

العقوبات الأمريكية ضد قضاة المحكمة الجنائية الدولية: خيانة للعدالة الدولية وإرث "لن يتكرر أبداً"

في 7 فبراير و5 يونيو 2025، استنكرت الولايات المتحدة، بقيادة الرئيس دونالد ترامب ووزير الخارجية ماركو روبيو، المحكمة الجنائية الدولية (ICC) واصفة إياها بأنها غير شرعية ومتسيسة. وقد فرضت عقوبات على المدعي العام للمحكمة كريم خان والقضاة سولومي بالونجي بوسا، لوز ديل كارمن إيبانيز كارانزا، رين أديليد صوفي الأيبيني جانسو، وبيتي هولر، ردًا على دورهم في التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية والجرائم ضد الإنسانية. هذه الإجراءات، التي تشمل تجميد الأصول وحظر السفر، صُممت صراحة للانتقام من إصدار المحكمة أوامر اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف جالانت في 24 نوفمبر 2024، ولمنع تهم محتملة ضد الوزيرين بتسليح سموتريتش وإيتمار بن غفير بسبب دورهما في تعزيز المستوطنات غير القانونية وتفاقم الأزمة الإنسانية في غزة. هذا التدخل غير المسبوق يهدد عمليات المحكمة ويقوض التزام العالم بعد المحرقة بالمساءلة العالمية.

يجادل هذا المقال بأن المجتمع الدولي يجب أن يتجاوز الإدانة اللفظية لفرض المساءلة، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية ضد إسرائيل والولايات المتحدة، وتوجيه تهم من المحكمة الجنائية الدولية ضد دونالد ترامب وماركو روبيو، وتفعيل تشريع الحظر الأوروبي لحماية المحكمة ومسؤوليها من التجاوز الأمريكي.

أفعال إسرائيل في غزة: حالة إبادة جماعية

تُعرف اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948 الإبادة الجماعية بأنها أفعال تهدف إلى تدمير، كليًا أو جزئيًا، مجموعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية من خلال القتل، التسبب في أذى جسدي أو عقلي خطير، أو فرض ظروف معيشية تهدف إلى التدمير الجسدي. تلبى العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة هذه المعايير بوضوح مثير للقلق. تقييد المساعدات الإنسانية بشكل منهجي، الهجمات الموجهة على المدنيين - بما في ذلك عمال الإغاثة، خدمات الطوارئ، العاملين في الرعاية الصحية، والصحفيين - وتدمير البنية التحتية الأساسية مثل المستشفيات تظهر نية متعمدة لفرض ظروف تهدف إلى التدمير الجسدي للفلسطينيين في غزة وتفي بالتعريف القانوني للإبادة الجماعية بموجب المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948. تؤكد أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في 21 نوفمبر 2024 بحق نتنياهو وجالانت، بتهمة التجويع كجريمة حرب وجرائم ضد الإنسانية، هذا التقييم القانوني.

خلص تقرير منظمة العفو الدولية في ديسمبر 2024 بشكل قاطع إلى أن حصار إسرائيل، الذي منع الفلسطينيين بشكل منهجي من الوصول إلى الغذاء والماء والإمدادات الطبية والوقود، يشكل إبادة جماعية من خلال خلق ظروف تهدف إلى تدمير السكان الفلسطينيين. وحددت المقررة الخاصة للأمم المتحدة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيز، في تقريرها لمارس 2024 بعنوان **تشريح الإبادة الجماعية**، "أسبابًا معقولة" للإبادة الجماعية، مشيرة إلى أكثر من 54,607 وفيات فلسطينية، 100,000 إصابة، وحصر سكان غزة في مساحة 15 ميلًا مربعًا فقط، مما أدى إلى انتشار الأمراض والتجويع. تشير تقارير عن العنف الجنسي في معسكرات الاحتجاز، مثل سدي تيمان، إلى نية إبادة جماعية، تستهدف كرامة وبقاء الفلسطينيين.

تعزز تصريحات المسؤولين الإسرائيليين هذه النتائج. بيان الرئيس إسحاق هرتسوغ في أكتوبر 2023، الذي يخلط بين جميع الفلسطينيين وحماس، يوحى بنية استهداف مجموعة بأكملها، وليس فقط المقاتلين. دعوة الوزير سموتريتش إلى "عدم السماح بدخول حبة قمح واحدة إلى غزة" ودعوة بن غفير لضم غزة والضفة الغربية تعكس نية إبادة جماعية. هذه التصريحات والأفعال، بدعم من الدعم العسكري والسياسي الأمريكي، لا تنتهك القانون الإنساني الدولي فحسب، بل تخون الالتزام العالمي بـ "لن يتكرر أبدًا"، وهو حجر الزاوية في عصر ما بعد المحرقة.

تقويض "لن يتكرر أبدًا": أصداء نورمبرغ

ولد وعد "لن يتكرر أبدًا" من أهوال المحرقة وتكرس في محاكمات نورمبرغ، التي أسست التزامًا عالميًا بمحاسبة مرتكبي الفظائع، بغض النظر عن مكانتهم. لقد حوكم مسؤولو النازية في محاكمات نورمبرغ بتهمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، على الرغم من اعتراضاتهم على شرعية المحكمة. تعكس أفعال وتصريحات الولايات المتحدة حجة النازيين بأن المحاكم الدولية تنتهك سيادة الدولة. هذا التوازي ليس تاريخيًا فحسب، بل رمزي بشدة. أسست محاكمات نورمبرغ مبدأ أن الأفراد، بما في ذلك قادة الدول، يتحملون مسؤولية شخصية عن الجرائم الدولية، وهو مبدأ مدون في نظام روما الأساسي، الذي يحكم المحكمة الجنائية الدولية. تنتهك العقوبات الأمريكية، من خلال استهداف القضاة لأداء واجباتهم القضائية، المادة 70، الفقرة هـ من نظام روما، التي تحظر الانتقام من مسؤولي المحكمة بسبب عملهم. هذا الفعل من التهيب يقوض إرث نورمبرغ من خلال حماية الجناة من المساءلة، مما يعزز ثقافة الإفلات من العقاب التي تخون التزام "لن يتكرر أبدًا".

استعارة أبوفيس، رع، وماعت

في الأساطير المصرية القديمة، يتسلل الثعبان أبوفيس، تجسيد الشر والفوضى، عبر العالم السفلي كل ليلة، ساعيًا لالتهام ماعت - إلهة الحقيقة والعدالة والنظام الكوني المقدسة - وإغراق العالم في ظلام أبدي. يحمي سيث برمحه، وإيزيس بسحرها، وتحوت بحكمته ماعت حتى ينبجل الفجر ويهزم نور رع قوى الظلام في النهاية.

وبالمثل، فقد أغرقت إسرائيل بأفعالها في غزة والولايات المتحدة بحمايتها من العدالة عالمنا في الظلام. يجب على المجتمع الدولي، الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية البالغ عددها 125 دولة، أن تتولى الآن أدوار حراس ماعت. فرض عقوبات على إسرائيل والولايات المتحدة كما يطعن سيث قلب الثعبان، واستخدام تشريع الحظر الأوروبي كدرع سحري لحماية المحكمة الجنائية الدولية ومسؤوليها من العقوبات الأمريكية، واستخدام حكمة الخبراء القانونيين لتوجيه الاتهامات ضد من يرتكبون الإبادة الجماعية ويدعمونها. يجب على حراس الحقيقة والعدالة أن يتصرفوا بحزم لمنع العالم من الانحدار إلى الفوضى والظلام.

الحاجة إلى عمل دولي حاسم

إن الإدانة اللفظية البسيطة للعقوبات الأمريكية، كما عبرت عنها المحكمة الجنائية الدولية وخبراء الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، غير كافية لمواجهة هذا الهجوم على العدالة الدولية. يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بحزم لحماية استقلالية المحكمة الجنائية الدولية وضمان المساءلة. أولاً، يجب على المحكمة الجنائية الدولية أن تسعى لتوجيه اتهامات ضد المسؤولين الأمريكيين، بما في ذلك الرئيس دونالد ترامب ووزير الخارجية ماركو روبيو، بموجب المادة 70، الفقرات د وهـ من نظام روما بتهمة الجرائم ضد إدارة العدالة. تشكل أوامرهم التنفيذية والعقوبات محاولات متعمدة لعرقلة عمل المحكمة

والترهيب والانتقام منها، وهي أفعال تفي بمعايير الملاحقة القضائية. مثل هذه الخطوة الجريئة ستؤكد التزام المحكمة بالحياد وتردع التدخلات المستقبلية من قبل الدول القوية.

ثانيًا، يجب على الاتحاد الأوروبي، مع 27 دولة عضو في نظام روما، أن يفعل تشريع الحظر الخاص به (تشريع المجلس (EC) رقم 2271/96) لمواجهة الآثار الخارجية للعقوبات الأمريكية. يمكن أن يحظر هذا التشريع، المصمم لحماية الكيانات الأوروبية من العقوبات الأجنبية، الامتثال للإجراءات الأمريكية ضد قضاة المحكمة الجنائية الدولية، مما يضمن عدم تجميد البنوك والمؤسسات الأوروبية لأصول القضاة أو تقييد أنشطتهم. من خلال تفعيل تشريع الحظر، يمكن للاتحاد الأوروبي حماية عمليات المحكمة الجنائية الدولية ضمن اختصاصه وإرسال إشارة بأنه لن يتسامح مع محاولات تقويض العدالة الدولية.

ثالثًا، يجب على الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية تعزيز دعمها من خلال زيادة التمويل، والتعاون في تنفيذ أوامر الاعتقال، والتأكيد العلني على تفويض المحكمة. ستعمل هذه الإجراءات على مواجهة التأثير المخيف للعقوبات الأمريكية، التي يحذر نشطاء حقوق الإنسان من أنها قد تمنع الشهود وتعيق التحقيقات في مناطق النزاع الأخرى. إن الفشل في التصرف بحزم يهدد بتآكل ثقة الجمهور في النظام القانوني الدولي وتشجيع دول أخرى على اتباع مثال الولايات المتحدة، مما يضعف قدرة المحكمة الجنائية الدولية على تحقيق العدالة لضحايا الفظائع في جميع أنحاء العالم.

الخاتمة: استعادة توازن العدالة

تمثل العقوبات الأمريكية ضد قضاة المحكمة الجنائية الدولية هجومًا مباشرًا على مبادئ العدالة الدولية، مترددة مع تحدي المسؤولين النازيين في نورمبرغ وتقوض وعد "لن يتكرر أبدًا". تتطلب أفعال إسرائيل في غزة، التي تتميز بالقتل الجماعي المنهجي بنية إبادة جماعية، المساواة، لكن تدخل الولايات المتحدة يحمي الجناة ويؤدي إلى استمرار الإفلات من العقاب. تؤكد استعارة أبوفيس، رع، وماعت على المخاطر: السماح للفوضى بالسيطرة يهدد النظام العالمي الذي يدعم الحقيقة والعدالة. يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بحزم، بمتابعة تهم المحكمة الجنائية الدولية ضد المسؤولين الأمريكيين ترامب وروبيو بتهمة عرقلة العدالة وتفعيل تشريع الحظر الأوروبي لحماية المحكمة ومسؤوليها. فقط من خلال مثل هذه التدابير الحازمة يمكن الحفاظ على إرث نورمبرغ. ضحايا العدوان الإسرائيلي الفظيع يطالبون بالعدالة ويستحقونها.